تقرير

اتجاهات المستقبل

العدد الثالث عشر - يوليو 2025

ترينز للبحوث والاستشارات

تقرير اتجاهات المستقبل

يُعنى «تقرير اتجاهات المستقبل»، الذي يصدره مكتب ترينـدز الافتراضي في مونتريال باللغتين الإنجليزية والعربية بالدراسات الاستشرافية الحديثة التي تسعى لتحديد اتجاهات المستقبل، والمتغيرات التي يمكن أن تؤثر في هذه الاتجاهات أو في حركة مسارها، وأهمّ الدراسات التطبيقية التي تبحث تطبيق المعرفة والنظريات العلمية والمعلومات لحل المشكلات وتخطي تحديات الحاضر والمستقبل، ويخصص التقرير جزءًا للأشكال التوضيحية والبيانية التي تختصر أهم الدراسات المعنية بعالم المستقبل وتحدياته.

هيئة التحرير

د. وائل صالح
حمد الحوسني
د. أماني فؤاد
ماري فالي
سارة النيادي
مريم شادي
تحرير وتدقيق، رنا الدقاق
تصميم، وائل عبدالمجيد

1 - دراسات استشرافية

الجغرافيا السياسية والأعمال الدولية 4
المنافسة الاستراتيجية في الذكاء الاصطناعي 6
من المخاطر التي تهدد مجال أبحاث الذكاء الاصطناعي 8
رؤى ريتشارد إنالز: أحد رواد أخلاقيات الذكاء الاصطناعي 10
قياس التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية من منظور مقارن 12

2 - دراسات تطبيقية

«البيئة الجيوسياسية» وعلاقات القوى عالميًّا 14
الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (GATT) والدبلوماسية 16
كيف تستجيب الشركات متعددة الجنسيات لمعطيات الجغرافيا السياسية؟ 18
المنافسة في مجال الذكاء الاصطناعي: سباق تسلح أم سباق ابتكار؟ 20
كيف تستخدم الحكومات الدبلوماسية العلمية؟ 22

3 - المستقبل في أرقام

الصراع في الشرق الأوسط: ما هي الدول التي تعتقد أنه سينتهي في عام 2025؟ 25
أكبر انخفاضات للعملات حتى الآن في عام 2025 26
أكبر 28 خطرًا عالميًا، وفقًا للأمم المتحدة 27
أكبر جولات تمويل الذكاء الاصطناعي لعام 2025 حتى الآن 28
ما تنفقه دول حلف شمال الأطلسي على الجيش والصحة والتعليم 29
أفضل 30 جامعة بحثية في العالم 30

1 دراسات استشرافية

الجغرافيا السياسية والأعمال الدولية

هـ شـانغ و ل. تيـان، «التحـوط مـن المخاطـر: كيـف تؤثـر المخاطـر الجيوسياسـية علـى عمليـات الاندمـاج والاسـتحواذ الخارجيـة للـشركات؟» [Risk hedging: How geopolitical risks affect enterprises› overseas merger and acquisition? - ScienceDirect]
مجلة International Review of Economics & Finance، 102، عدد سبتمبر 2025.
https://doi.org/10.1016/j.iref.2025.104296

تستعرض هذه الدراسة كيف أعادت المخاطر الجيوسياسية الناشئة تشكيل جغرافيا دراسة وممارسة الأعمال الدولية. فمع تصاعد التوترات بين الدول، يؤكد الباحثان ضرورة إعادة تقييم القائمين على الأعمال الدولية لافتراضاتهم حول العولمة والانفتاح والتعاون.

ويبرز البحث الحاجة المتزايدة لتبني منظور جديد للتعامل بشكل أفضل مع طبيعة ممارسة الأعمال في ظل مناخ اقتصادي دولي منقسم ومتنازع عليه سياسيًّا. طالما كانت العولمة إطارًا سلسًا ومواتيًا، لكن هذه الدراسة تقدم رؤية أكثر تعقيدًا لمواجهة المعطيات الجيوسياسية الجديدة التي نتجت عنها عوامل التعاون والإكراه التي تواجه الشركات بناءً على خلفيتها الجيوسياسية.

يشير الباحثان إلى أن المخاطر الجيوسياسية تختلف عن المخاطر السوقية أو التكنولوجية في أنها تستند إلى سلوك الدولة، والفوارق في القوة، والمنافسة الاستراتيجية. تتجلى المخاطر الجيوسياسية في شكل عقوبات، وحظر استثمارات، ومصادرة، أو تغيرات أحادية في العلاقات الدبلوماسية، ما يعرّض عمليات الشركات وسلسلة التوريد والوصول إلى الأسواق للخطر. نتيجة لذلك، تجب على الشركات المتعددة الجنسيات تبنّي استراتيجيات ذات أبعاد سياسية، مع مراعاة المؤشرات الاقتصادية وأجندات السياسة الخارجية والمنافسات الدولية.

تقترح الدراسة إطارًا لوصف تأثير المخاطر الجيوسياسية على استراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات، ويتضمن الإطار ثلاث آليات أساسية هي: التعرض للمخاطر، والاستجابة الاستراتيجية، والوساطة المؤسسية. يختلف التعرض للمخاطر بحسب الجغرافيا وطبيعة عمل الشركة؛ فالشركات التي تعمل في قطاعات حسّاسة مثل الدفاع أو الطاقة تكون أكثر تعرضًا للمخاطر الجيوسياسية. أما الاستجابة الاستراتيجية فتتراوح من الخروج من السوق وإعادة تصميم سلسلة التوريد إلى بناء التحالفات والضغط. كما تفحص الوساطة المؤسسية كيفية تعامل الشركات مع هذه المخاطر من خلال التفاعل مع حكومات الدول المضيفة ودول المقر، والهيئات التنظيمية. ويوضح الباحثان أن هذا المثلث الذي يتألف من استراتيجية الأعمال، وقوة الدولة، والإعداد المؤسسي هو جوهر إدارة المخاوف الجيوسياسية.

تسهم الدراسة أيضًا في إعادة النظر في العولمة في مواجهة التفتت الجيوسياسي المتزايد، إذ يقترح الباحثان مفهوم «العولمة الجيوسياسية». وفقًا لهذا المفهوم الجديد، يُدفع التكامل العالمي من خلال قوى السوق ولكن أيضًا من خلال المصالح الوطنية والتحالفات الجيوسياسية. في هذا النظام الجديد للعالم، لم يعد بإمكان الشركات المتعددة الجنسيات افتراض حيادية المؤسسات العالمية، ومن ثم يجب أن تستعد لمزيد من الاضطرابات السياسية المتكررة والمفاجئة.

في الختام، تطرح الدراسة تحديًا مهمًّا أمام ممارسي الأعمال الدولية لأخذ الجغرافيا السياسية على محمل الجد كمتغير استراتيجي في اتخاذ القرارات. هناك حاجة إلى مزيد من البحث بين العلاقات الدولية ودراسات الأعمال لبناء نظرية دقيقة واستحداث أدوات مفيدة للتعامل مع الاضطرابات المتزايدة في البيئة العالمية.

> **ضرورة إعادة تقييم القائمين على الأعمال الدولية لافتراضاتهم حول العولمة والانفتاح والتعاون**

> **هذا المثلث الذي يتألف من استراتيجية الأعمال، وقوة الدولة، والإعداد المؤسسي هو جوهر إدارة المخاوف الجيوسياسية.**

دراسات استشرافية

المنافسة الاستراتيجية في الذكاء الاصطناعي

ت. ت. نجويان وآخرون، «الذكاء الاصطناعي القابل للتفسير مع الحفاظ على الخصوصية: دراسة استقصائية» [Privacy-preserving [explainable AI: a survey، مجلة Science China Information Sciences، 68 (1)، 111101، 2025.
https://doi.org/10.1007/s11432-024-4123-4

تحلل هذه الدراسة المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين في مجال الذكاء الاصطناعي (AI) وكيف تعيد هذه المنافسة تشكيل الابتكار التكنولوجي، والأجندات الاقتصادية، وهندسة النظام الدولي. يرى الباحثون أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مساحة ابتكار مجردة من المصالح، بل أصبح ساحة متنازعًا عليها حيث تدفع الطموحات الجيوسياسية ومصالح الأمن القومي السياساتِ والاستثمارات.

تؤثر هذه المنافسة على كل شيء بدءًا من سلاسل التوريد والتبادل الأكاديمي إلى المعايير العالمية والممارسات الأخلاقية. تؤدي الولايات المتحدة دورًا محوريًّا في البحث المتقدم في الذكاء الاصطناعي وتصميم الرقائق العالية الجودة، بفضل نظامها البيئي القوي الذي يشمل الشركات الخاصة، والجامعات، ورأس المال المغامر. ومع ذلك، اتجهت الولايات المتحدة نحو تقييد وصول الصين إلى التقنيات الرئيسية، مثل الرقائق المتقدمة ومصانع التصنيع، لأسباب تتعلق بالأمن القومي والتطبيقات العسكرية. تُعدّ ضوابط التصدير وإجراءات فحص الاستثمارات المستخدمة استراتيجيًّا علامة على فصل أوسع للتعاون التكنولوجي بين القوتين العظميين، ما يعكس اعتقاد واشنطن المتزايد بأن السيطرة على الذكاء الاصطناعي ضرورية للحفاظ على الهيمنة العالمية.

من ناحيتها، ردت الصين بنموذج لتحقيق الاكتفاء الذاتي، فاستثمرت في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، ومرافق البحث، والتطبيقات الصناعية؛ خاصة في مجالات المراقبة، والتكنولوجيا المالية، والإدارة العامة. وعلى الرغم من اعتمادها على أشباه الموصلات المستوردة، فإن الصين طورت القدرات المتوافرة لديها، بما في ذلك نماذج الذكاء الاصطناعي الواسعة النطاق والإنتاج المحلي للرقائق. إن استراتيجية الصين تجمع بين الذكاء الاصطناعي على المستويين الوطني والمدني-العسكري، وتضع التكنولوجيا كأداة وركيزة للاستقلال الاستراتيجي للدولة. كما تهدف الصين إلى تصدير نماذجها القائمة على الذكاء الاصطناعي للحكم إلى الدول النامية لتعزيز نفوذها الجيوسياسي. إلى جانب المنافسة الثنائية، تفحص الدراسة كيفية تأثير المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في مجال الذكاء الاصطناعي على النظام الدولي بشكل عام. تتعرض المؤسسات المتعددة الأطراف لضغوط من القوتين حيث تدفعان نماذج متنافسة لحماية البيانات، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وتدفقات البيانات عبر الحدود. أدى ذلك إلى إنشاء أنظمة تكنولوجية مزدوجة المسار، ومن ثم، يحذر الباحثون من أن هذا الانقسام يمكن أن يعمق عدم المساواة العالمية ويعوق الجهود المبذولة لتحقيق التعاون العالمي الشامل.

تنتهي الدراسة بنداء لاستجابة دولية منسقة لحوكمة الذكاء الاصطناعي، تتبنى الجغرافيا السياسية من دون التخلي عن فوائد الانفتاح والتعاون. يرى الباحثون أنه لا مجال للقضاء على المنافسة الاستراتيجية، لكن يتعين التعاون في التحديات المشتركة مثل السلامة، الشفافية، وإدارة المخاطر. ويؤكدون في النهاية ضرورة بناء الجسور في عالم الذكاء الاصطناعي، وتنسيق المنافسة مع الإدارة المسؤولة في كل مكان.

> الذكاء الاصطناعي لم يعد مساحة ابتكار مجردة من المصالح، بل أصبح ساحة متنازعًا عليها حيث تدفع الطموحات الجيوسياسية ومصالح الأمن القومي السياساتِ والاستثمارات.

> تفحص الدراسة كيفية تأثير المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في مجال الذكاء الاصطناعي على النظام الدولي بشكل عام.

دراسات استشرافية

من المخاطر التي تهدد مجال أبحاث الذكاء الاصطناعي

أ برينيس، «تقييم مخاطر الاستخدام المزدوج في أبحاث الذكاء الاصطناعي: الضرورة، التحديات واستراتيجيات التخفيف من المخاطر» [Assessing dual use risks in AI research: necessity, challenges and mitigation strategies]، Research Ethics، 2025 ،21(2)، ص. 302-330.

تتناول الدراسة القلق المتزايد بشأن مخاطر الاستخدام المزدوج للذكاء الاصطناعي، حيث يمكن توجيه التقنيات المطوّرة لأغراض مفيدة نحو استخدامات ضارة. فمع تقدم أنظمة الذكاء الاصطناعي وانتشارها، يفتقر المجال إلى إرشادات موحّدة لتقييم هذه المخاطر، ما يخلق فجوات في «حوكمة البحث المسؤول» أي مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى ضمان أن الأبحاث العلمية تُجرى بطريقة أخلاقية ومسؤولة.

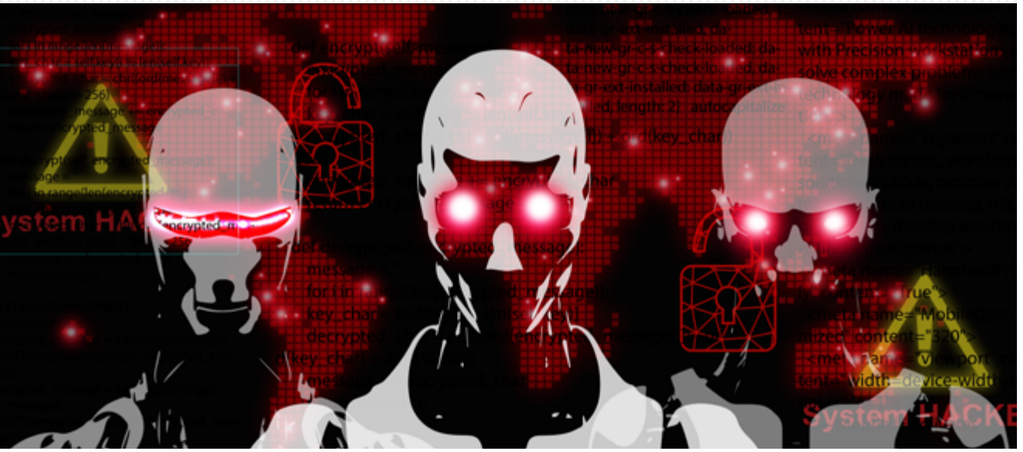

يجب على المشتغلين بالأعمال الدولية إعادة التفكير في افتراضاتهم الأصلية حول العولمة، والانفتاح، والتعاون.

يبدأ البحث بتحديد مخاطر الاستخدام المزدوج ضمن الأُطر الأوسع المتعلقة بآليات ضبط استخدامات الذكاء الاصطناعي. ويميز بين الأضرار «العرضية»، مثل الفشل التقني أو التحيز غير المقصود، والأضرار «المتعمّدة»، مثل التجسس، والتلاعب، أو الأسلحة الذاتية. بينما عولجت المخاطر العرضية بشكل شامل، فإن سوء الاستخدام المتعمّد يمثل مشكلة كبيرة؛ خاصة إذا كان من الجهات غير الحكومية أو الأنظمة الاستبدادية؛ إذ تتطور هذه المخاطر مع التغيرات السياسية والتكنولوجية، ما يصعّب التنبؤ بها باستخدام مصفوفات التقييم التقليدية.

تشير الدراسة إلى عقبات عدة أمام تقييم استخدام الذكاء الاصطناعي السليم. أولًا، يفتقر مجال أبحاث الذكاء الاصطناعي إلى مفردات ومعايير مشتركة لمخاطر الاستخدام المزدوج. ثانيًا، تتعارض الثقافة الأكاديمية المفتوحة ونظام النشر مع متطلبات الحفاظ على سرية النتائج التي قد تكون خطيرة. ثالثًا، من الصعب تحديد الكيانات المنوط بها تنسيق وإجراء مثل هذه التقييمات (الباحثون الفرديون، مجالس متابعة أخلاقيات الجامعات، أو الجهات التنظيمية الخارجية)، إضافة إلى تفاوت المعايير عبر الدول.

يخلص البحث إلى أن القضاء التام على هذه التهديدات أمر مستحيل، ولكن يمكن التخفيف من مخاطر الاستخدام المزدوج للذكاء الاصطناعي. يقترح الباحث استراتيجية متعددة المستويات تُدمَج في دورة البحث، منها توضيح فئات مخاطر الاستخدام المزدوج، وتطوير أدوات لمساعدة الباحثين في مراجعة بحوثهم، مع التقييم الذاتي للمخاطر بشفافية، وتصور سيناريوهات التأثير بواقعية، وإجراء ما يعرف [1] بتمارين الفريق الأحمر . كما يُطلب من المؤسسات متابعة مخاوف الاستخدام المزدوج من دون الإفراط في عرقلة حرية الابتكار.

إجمالًا، تضع الدراسة إطارًا عامًّا للتخفيف من الاستخدام المضر للذكاء الاصطناعي، حيث يتعدى الأمر مجرد كونه مسألة تقنية أو أخلاقية، بل يعد مسؤولية أساسية لأبحاث الذكاء الاصطناعي في عصر القدرات المتسارعة وانعدام الأمن العالمي.

أن القضاء التام على هذه التهديدات أمر مستحيل، ولكن يمكن التخفيف من مخاطر الاستخدام المزدوج للذكاء الاصطناعي.

- تمارين الفريق الأحمر هي محاكاة تُستخدم لتحديد نقاط الضعف والمخاطر في الأنظمة أو البحوث. يحاول فريق من الخبراء (الفريق الأحمر) اختراق النظام أو استغلال نقاط ضعفه، بينما يدافع فريق آخر عن النظام. الهدف هو الكشف عن الثغرات غير الواضحة، وتحسين المهارات في التعامل مع الهجمات المحتملة، ووضع استراتيجيات للتعامل مع التهديدات. [المترجمة]

دراسات تطبيقية

رؤى ريتشارد إنالز: أحد رواد أخلاقيات الذكاء الاصطناعي

ك. س. غيل، نهاية عصر البراءة للذكاء الاصطناعي: خرج الجني من القمقم. [The end AI innocence: genie is out of the bottle]، مجلة AI & Soc، العدد 40، 2025، ص. 257-261.
https://doi.org/10.1007/s00146-025-02267-0

تعكس الدراسة تحول الذكاء الاصطناعي من مجال البحث الاستكشافي إلى مجال التطبيق التجاري الواسع، ما يشير إلى نهاية «عصر البراءة» للذكاء الاصطناعي. تستلهم الدراسة مؤلفات ريتشارد إنالز (Richard Ennals)، رائد مجال المسؤولية الاجتماعية للذكاء الاصطناعي، وتطرح كيفية انتقال الذكاء الاصطناعي من النماذج الأولية في المختبرات إلى التقنيات التجارية الواسعة النطاق وسوء الاستغلال.

كان إنالز دائمًا مؤيدًا قويًّا لوضع استخدامات الذكاء الاصطناعي في السياق الأوسع للقيم الإنسانية، ومقتضيات المسؤولية الاجتماعية، والرفاهية، من هنا تبرز أهمية رؤية إنالز الأخلاقية اليوم أكثر مما كانت عليه.

يستعرض الباحث أعمال إنالز الرائدة، مثل مطالبته في عام 1986 بإعداد «مبادرة صحية استراتيجية»، طرح فيها تصوره عن مجالات تطبيق التقنيات العالية لدعم الصحة والثروة الاقتصادية. كان إنالز مدركًا، منذ ذلك الوقت، لمخاطر إطلاق الذكاء الاصطناعي من دون اعتبار العواقب الاجتماعية. استندت آراؤه حول المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى دعوته بأن يكون الباحثون والممارسون مسؤولين عن تداعيات التقنيات التي يطورونها وينشرونها. تشير الدراسة إلى أن انتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل نماذج اللغة وأنظمة اتخاذ القرار الآلية، تتطلب إعادة فحص الأخلاقيات والمسؤولية والحس السليم في استخدامها وإنشائها. فهناك قلق متزايد بشأن استخدام الأنظمة من دون تدخل التفكير البشري في المجالات المهمة. تحذّر الدراسة من اعتياد الطاعة من دون نقد، والتخلي عن القيم الإنسانية والهوية، خاصة عندما يكون الذكاء الاصطناعي مدفوعًا بقوى السوق بدلًا من المصلحة العامة.

تطرح الدراسة أيضًا مجموعة من المقالات الحديثة التي تتناول قضايا منها الذكاء الاصطناعي والهوية البشرية، [2]العدالة الخوارزمية في اتخاذ القرار، تأثيرات الذكاء الاصطناعي على التجسيد البشري، ومخاطر تبني الذكاء الاصطناعي التوليدي من دون فحص دقيق. تواصل هذه الدراسة وتتبنى مقاربات أبحاث إنالز من خلال نقد السرديات السائدة في هذا المجال وتقديم أطر عمل تضع في الحسبان الأبعاد الاجتماعية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

في الختام، يدعو الباحث إلى تجديد النقاش، وإعادة تأكيد الدور البشري في التطوير التكنولوجي. الأمر يتعدى مجرد فهم الذكاء الاصطناعي كأداة، ولكن أيضًا تطويعه لكي يتماشى مع القيم الإنسانية والأهداف المجتمعية. إن إحياء أبحاث إنالز تنبهنا إلى أنه كما خرج جني الذكاء الاصطناعي من الزجاجة، لا يزال من الممكن تحجيمه والتحكم في مساره عن طريق المشاركة الطوعية المسؤولة.

> كان إنالز دائمًا مؤيدًا قويًّا لوضع استخدامات الذكاء الاصطناعي في السياق الأوسع للقيم الإنسانية

> تُبرز هذه السيناريوهات مدى عدم اليقين الذي يواجه أوكرانيا وروسيا، والنظام العالمي.

2 العدالة الخوارزمية تشير إلى ضمان أن الأنظمة الخوارزمية والذكاء الاصطناعي تعمل بطريقة عادلة ومنصفة، من دون تحيز أو تمييز ضد أي مجموعة أو فرد، وخاصة القدرة على محاسبة الأنظمة الخوارزمية عند حدوث أخطاء والتأكد من أن الخوارزميات لا تفضل مجموعة على أخرى بناء على مدخلات غير شاملة للفئات كافة. [المترجمة]

دراسات استشرافية

قيـاس التفـاوتــات الاجتماعية والاقتصادية من منظور مقارَن

س. فاشيلي، وك. سوتر، وج. وسون، «قياس التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية من منظور مقارَن» [Measuring Socioeconomic Inequalities in a Comparative Perspective]،. مجلة Soc Indic Res، 2025، ص. 1-11. . https://doi.org/10.1007/3-03629-025-s11205

يخصّص هذا العدد لموضوع قياس التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية من منظور مقارَن. في ظل الأزمات العالمية الأخيرة الاقتصادية، والبيئية، والصحية، والسياسية، والعسكرية. يشير الباحثون إلى أن التفاوتات القائمة في تحقيق العدالة تتفاقم، بينما تظهر تفاوتات جديدة. تؤثر هذه التطورات بشكل خاص على الفئات المحرومة، ما يستدعي تطوير وسائل معالجة جديدة في النظرية والقياس.

ومن ناحية أخرى، يزيد التحول نحو الرقمنة، والعمل عن بُعد، والذكاء الاصطناعي، والعولمة من تعميق هذه التفاوتات، ما يتطلب أيضًا أدوات تحليل قادرة على فهم هذه العمليات المتشابكة. إن هذا العدد الخاص هو نتاج أعمال مؤتمر RC55 التابع للجمعية الدولية لعلم الاجتماع (ISA)، ويبلوّر دراسات «الشبكة الدولية للتحليل المقارن للتفاوتات الاجتماعية»(INCASI) . حيث يشدد الباحثون على قيمة البحث المقارن لتحديد التباينات بين المناطق والسماح بتعميم الدروس والرؤى واستخدامها أساسًا لتصميم سياسات معالجة الظاهرة.

تتمحور الإسهامات البحثية حول أربعة مجالات كبيرة. يغطي المجال الأول قضايا العالم باستخدام مؤشرات اجتماعية جديدة، منها التنقل والسفر عبر البلدان، وهي الفئة التي تضم الأفراد الأوفر ازدهارًا والأفضل تعليمًا والأكثر انفتاحًا على العالمية؛ وهناك أيضًا العلاقة المعقّدة بين الدخل والسلوك البيئي؛ وخاصة في المجتمعات الصناعية؛ ورضا المتطوعين في أثناء الأزمات؛ وأُسس مؤشرات العدالة التعليمية. تسلط هذه الإسهامات الضوء على تأثير التحول نحو الرقمنة والتحضر والأزمات على تعميق التفاوتات الاجتماعية كما تدعو إلى تكييف سياسات للتصدي للوضع.

يتناول المجال الثاني التنقل والتقسيم الطبقي، مع إعادة النظر في النظريات التقليدية مثل فرضية FJH لأنماط السيولة الاجتماعية الدولية. تكشف الدراسات المقارنة بين تشيلي وإسبانيا، والتحليل المقارن بين أمريكا اللاتينية وأوروبا، عن اتجاهات التفاوتات بين الجنسين أيضًا ودورة هذه التفاوتات عبر الزمن. إن التعليم هو جوهر التنقل، لكن تأثيراته تعتمد على عوامل كثيرة، ما يشير إلى ضرورة التحول الهيكلي في معالجة التفاوتات بحثًا عن تغيير مؤثّر وطويل الأجل.

يتعلق المجال الثالث بالتفاوتات في الدخل والثروة، اعتمادًا على مؤشرات جديدة وفحص مقاييس الحالة الاجتماعية والاقتصادية الأحادية البعد بحسب البلد (مثل ARSEI للأرجنتين). وتوضح هذه المناقشات كيف أن تركيز الثروة والوصول المحدود للأصول يتحكم في التفاوتات بين الأجيال، كما تظهر أن الدخل يحدد الفروق الطبقية لكنه لا يعكس بدقة تفاوتات الثروة. أخيرًا، يتناول المجال الرابع التفاوتات في الصحة والرفاهية، ويكشف أن القيم الثقافية مثل المسافة من السلطة تؤثر على تصور الناس وقبولهم للتفاوتات وتأثيرها على الرفاهية، كما تؤثر فيها طبيعة المسؤوليات وفقًا لنوع الجنس، حيث تشير النساء المعيلات إلى انخفاض الرفاهية، خاصة في البيئات الذكورية.

يختتم العدد بتوصيات للحث على مزيد من البحث لبلورة رؤية سياسية شاملة وعالمية، مع إعطاء الأولوية للدراسات المتعددة التخصصات والثقافات لمؤشرات اجتماعية تشمل الذكاء الاصطناعي، والعصر «الأنثروبوسيني»، والأزمات العالمية، والمعايير المتطورة للعدالة.

التفاوتات القائمة في تحقيق العدالة تتفاقم، بينما تظهر تفاوتات جديدة

يجب أن يكون العمل المؤسسي موجهًا نحو استعادة الثقة وتحقيق العدالة بشكل متناسب يحقق تمثيلًا واقعيًّا لمختلف الفئات المجتمعية

2 دراسات تطبيقية

«البيئة الجيوسياسية» وعلاقات القوى عالميًّا

ك. تشوكوما، «الجغرافيا السياسية للطبيعة وأزمات البيئة والاقتصاد والصحة في مجتمع مُستدام من أجل تقدم وبقاء البشرية». مجلة Journal of Scientific and Innovative Research، العدد 13(1)، 2024، ص. 16-10.31254/jsir.2024.13103DOI:21.

يناقش تشوكوما الجغرافيا السياسية البيئية كمجال دراسي يركّز على محاور تداخل البيئة الطبيعية والاجتماعية لتشكيل العلاقات العالمية للقوى. ينظر الباحث إلى «البيئة الجيوسياسية» كنظام واسع يمزج بين المكونات الفيزيائية - مثل التضاريس، والمناخ، والمياه، والتنوع البيولوجي - والمكونات البشرية مثل السكان، والثقافة، والأخلاق، والسياسة، والاقتصاد، والعلم. ويدعم هذه التداخل البيئي-الاجتماعي كيفية استغلال الدول والأقاليم للعناصر الجغرافية لتمديد النفوذ، وتبادل الموارد، وممارسة الدبلوماسية.

يحلّل البحث كيف تزعزع الضغوط البيئية أنظمة الصحة والاقتصاد. إن الكوارث البيئية، مثل اضطراب أنظمة هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وفقدان المواطن الطبيعية، إلخ تغير موائل الأنواع وتهدد الاستدامة وتثير أزمات ذات عواقب اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى. إضافة إلى ذلك، فإن عدم اليقين الذي يحيط بالمستقبل البيئي يزيد من المخاطر الجيوسياسية، ما يؤدي غالبًا إلى تقلبات السوق وصدمات قصيرة الأجل للأصول المالية، على الرغم من أن الأمور يمكن أن تعود إلى نصابها بمجرد زوال مصدر عدم اليقين.

وتتشابك أيضًا نقاط الضعف الاقتصادية مع القضايا البيئية؛ إن ندرة الموارد – فعلية أو متصورة – غالبًا ما تكون نابعة من تأثير السياسة، وديناميكيات السوق، والمواقف الدبلوماسية. فعلى سبيل المثال، أسهمت النقاشات حول التقنيات المنخفضة الكربون مثل الطاقة النووية في تشكيل الجغرافيا السياسية للطاقة بشكل كبير، ما أبرز كيف يمكن للمصالح البيئية أن توازن المصالح الاستراتيجية وسلاسل التوريد.

كما أن البعد الصحي يؤدي دورًا محوريًّا في الجغرافيا السياسية. فبالرجوع إلى الأبحاث ذات الصلة، يناقش الباحث كيف تهدد الأوبئة وانعدام الأمن الغذائي كعناصر متأصلة جيوسياسيًّا الصحة العالمية، ما يستدعي استجابات متعددة الأطراف تتجاوز التصور الدبلوماسي التقليدي. وغالبًا ما تتزامن الأزمات الصحية مع الأضرار البيئية والفوارق الاقتصادية، الأمر الذي يؤثّر بشكل خاص على الفئات الضعيفة ويتطلب تدابير سياسية شاملة تدمج إدارة البيئة، البنية التحتية للصحة العامة، والدبلوماسية.

للرد على التهديدات المتعددة الأبعاد، يدعو البحث إلى أسلوب للمعالجة مُستدام قائم على التنسيق بين التخصّصات، حيث إن الأزمات البيئية والاقتصادية والصحية ليست عناصر مجزّأة بل مترابطة؛ ومن ثم، تتطلب الحلول الفعالة جهودًا منسقة تمتد عبر التقييم العلمي، إصلاح الحوكمة، السياسة العامة، والدبلوماسية على المستوى الدولي.

وعلى نحو عام، يعرّف البحث الجغرافيا السياسية للصحة والاقتصاد والبيئة بأنها منصة تتطور فيها أنظمة الدول، والمجتمعات البشرية، والبيئات الفيزيائية بشكل ديناميكي معًا باستمرار. يعيد التغير البيئي تشكيل الأمن الاقتصادي والاتجاهات الصحية، التي قد تؤدي بدورها إلى التوترات الجيوسياسية. يتطلب إدارة هذه التهديدات المترابطة أُطر حوكمة تدمج المعرفة العلمية، والتكيف الدبلوماسي، والتخطيط الطويل الأجل؛ ما يتيح للمجتمعات توفير سُبل التقدم البشري والبقاء في ظل التهديدات العالمية المتسارعة.

تزعزع الضغوط البيئية أنظمة الصحة والاقتصاد

الأزمات البيئية والاقتصادية والصحية ليست عناصر مجزّأة بل مترابطة

دراسات تطبيقية

الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (GATT) والدبلوماسية

ي. عاليا وآخرون، «دور الدبلوماسية من خلال اتفاقيات الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (GATT) في الجغرافيا السياسية لحرب المحيط الهادئ» [The Role of Diplomacy through Agreements General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) Geopolitics in the Pacific War]، مجلة Formosa Journal of Applied Sciences، العدد 3(5)، 2024، ص. 2381-2394.

زعزعت حرب المحيط الهادئ (1941-1945) العلاقات التجارية والجيوسياسية في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل عميق. استجابةً لهذه الاضطرابات، ظهرت الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (الجات ((GATT)، التي أُبرمت في عام 1947، كأداة دبلوماسية أساسية. تهدف اتفاقية الجات إلى تقليل التعرفات الجمركية والحواجز التجارية، ما أدى إلى استقرار العلاقات التجارية بين الدول التي كانت متورطة في الحرب سابقًا.

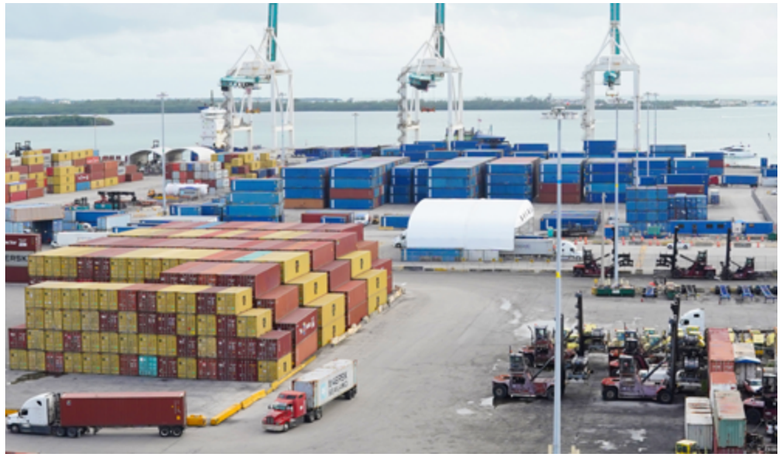

يطرح هذه البحث كيفية عمل الاتفاقية بصفتها أداة اقتصادية، وكسياسة دبلوماسية لتعزيز السلام وإعادة بناء الثقة بعد الحرب أيضًا. تطورت اتفاقية الجات عبر سلسلة من جولات التفاوض، إذ خُفضت التعرفات الجمركية العالمية من نحو 22% في عام 1947 إلى نحو 5% في نهاية جولة أوروغواي في التسعينيات. أدى هذه النجاح إلى دمجها في النهاية في منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 1995. كما كان للاتفاقية تأثيرات جيوسياسية عميقة؛ فمن خلال توفير منتديات للتفاوض والتنازلات المتبادلة، نجحت في التخفيف من التوترات التجارية التي كان من الممكن أن تشعل الحرب من جديد؛ ولاسيما في المحيط الهادئ. تسلط الدراسة الضوء على أن دبلوماسية حرب المحيط الهادئ امتدت إلى ما وراء المفاوضات التقليدية سعيًا لاستعادة الاستقرار. على سبيل المثال، اتّبعت إندونيسيا دبلوماسية عسكرية لإدارة التوترات في بحر الصين الجنوبي وسعت إلى المنتديات المتعددة الأطراف للتأثير على النتائج الإقليمية وإدماج نفسها في الأنظمة الدولية الجديدة. وكان الدرس المستفاد هو إبراز الحاجة إلى حلول دبلوماسية متكاملة، تشمل الحكومات والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والباحثين والمجتمع المدني في حل النزاعات والتعاون الدولي.

كانت التنافسات الجيوسياسية - ولاسيما بين اليابان والولايات المتحدة - هي الباعث الرئيسي لحرب المحيط الهادئ، التي تأججت بسبب التنافس على الموارد الطبيعية، الهيمنة الاستراتيجية، والمكاسب الإقليمية. ولا تزال إرث هذه التنافسات مستمرة حتى اليوم في التنافس الاستراتيجي الحالي بين الولايات المتحدة والصين. ومن ثم، تبرز أهمية اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية للحفاظ على هذه التنافسات تحت السيطرة من خلال إدخال قواعد تنظيمية تميل إلى تفضيل التعاون على المواجهة.

أخيرًا، تختتم المقالة بتأكيد دور اتفاقية الجات الأساسي في كبح الحروب التجارية خلال وبعد حرب المحيط الهادئ؛ إضافة إلى تحفيز التبادل الاقتصادي، كما دعمت الاستقرار الجيوسياسي الأوسع. ومع تصاعد التوترات في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة، تذكرنا الجات بأن الدبلوماسية المتعددة الأطراف نعمة لمنع الحرب وتعزيز التفاعل السلمي بين الأمم.

ظهرت الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة ((الجات (GATT)، التي أُبرمت في عام 1947، كأداة دبلوماسية أساسية

دور اتفاقية الجات الأساسي في كبح الحروب التجارية خلال وبعد حرب المحيط الهادئ

دراسات تطبيقية

كيف تستجيب الشركات متعددة الجنسيات لمعطيات الجغرافيا السياسية؟

س.مورا، س. ت. ج.، لوتون، ت. س.، ود. توبين، كيف تستجيب الشركات المتعددة الجنسيات للجغرافيا السياسية؟ مراجعة وأجندة بحثية، مجلة International Journal of Management Reviews، 2025، ص. 1-21
https://doi.org/10.1111/ijmr.12399

تستعرض هذه الدراسة كيفية استجابة الشركات متعددة الجنسيات (MNEs) استراتيجيًّا للمخاطر الجيوسياسية؛ خاصة مع تغير العلاقات الدبلوماسية بين الدول المضيفة والدول الأم، ما يخلق حالة من عدم اليقين.

على الرغم من أن البحوث السابقة في مجال الأعمال الدولية قد أبرزت أهمية الجغرافيا السياسية، فإن هذا البحث يشير إلى أن الفهم الحالي مجزأ ويفتقر إلى منظور تكاملي. لذلك، يقدم الباحثون تفسيرًا لكيفية تأثير التوترات الجيوسياسية، مثل الصراعات الدولية وتغيرات القوى، على اتخاذ القرارات في الشركات متعددة الجنسيات، وذلك من خلال تلخيص 97 ورقة بحثية في مجالات الاستراتيجية والإدارة والأعمال الدولية. يرى الباحثون أن الجغرافيا السياسية يمكن فهمها بشكل أفضل كتركيبة ديناميكية تفاعلية تجمع بين الجغرافيا والقوة السياسية، ما يؤثر على العلاقات الثنائية بين الدول ويؤثر بالتالي على خطط التشغيل والاستثمار للشركات المتعددة الجنسيات. كما يوضحون أن توجّه الشركات متعددة الجنسيات مرهون بعاملَين رئيسيَّين: قدراتها السياسية ومرونتها أو التزامها في استثماراتها. عندما تكون القدرات السياسية ذات ثقل، تكون الشركات المتعددة الجنسيات أكثر استباقية في تشكيل الحكومات لتصميم سياسات ملائمة للأعمال أو لتجنب المخاطر. يُعرف رد الفعل هذا بالمشاركة «التشكيلية»، في حين تؤدي المهارات السياسية الأضعف إلى استراتيجيات أكثر تحفظًا، وتكون المشاركة «تكيفية» استجابةً للسياق المتغير، أو عدم المشاركة، عندما تنسحب الشركات وتتبع سياسة «الانتظار والترقب». أما في الحالات التي تفوق فيها المخاطر العوائد المحتملة وتكون القدرة على التكيف محدودة، يمكن للشركات المتعددة الجنسيات اختيار الانسحاب من بلد معين تمامًا.

تفرق الدراسة بين حالة عدم اليقين والمخاطر، موضحّة أنه بينما تكون المخاطر قابلة للقياس، فإن عدم اليقين له نتائج لا تساعد على حسم الاستجابة. إن التحالفات غير المحددة أو غير المؤكدة تنتج نوعًا من عدم اليقين على المستوى الجيوسياسي، ما يعرقل التخطيط ويؤثر سلبيًا على استراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات.

لفهم سلوك هذه الشركات بصورة شاملة، يقترح الباحثون إطارًا نظريًّا مزدوجًا يجمع بين القدرات السياسية ونظرية الخيارات الحقيقية. تحدد القدرات السياسية مدى تطور الشركات في إدارة البيئات السياسية، بينما تحدد نظرية الخيارات الحقيقية كيفية تعامل الشركات مع المرونة الاقتصادية وتوقيت الاستثمار؛ وباتباع هذا الإطار بشقّيه يمكن تفسير سبب تبني مختلف الشركات لاستراتيجيات متنوعة برغم مناخ الضغوط الجيوسياسية المشتركة.

إجمالًا، تقدم الدراسة نموذجًا تكامليًّا جديدًا لاستجابات الشركات متعددة الجنسيات للجغرافيا السياسية، موضحةً كيف تستند قرارات الشركات إلى تصورات استراتيجية محددة للتعامل مع حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي، وتحث على التعمق في مجال تداخل الجغرافيا السياسية والدبلوماسية التي تتبعها الشركات مع آلية اتخاذ القرارات الاستراتيجية في عالم أكثر تقلبًا.

الجغرافيا السياسية يمكن فهمها بشكل أفضل كتركيبة ديناميكية تفاعلية تجمع بين الجغرافيا والقوة السياسية

توجّه الشركات متعددة الجنسيات مرهون بعاملَين رئيسيَّين: قدراتها السياسية ومرونتها أو التزامها في استثماراتها

دراسات تطبيقية

المنافسة في مجال الذكاء الاصطناعي: سباق تسلح أم سباق ابتكار؟

س. شميت، وآخرون، سباق التسلح أم سباق الابتكار؟ تطوير الذكاء الاصطناعي الجيوسياسي. [Arms race or innovation race? Geopolitical AI development]، مجلة Geopolitics، العدد 30 (4) 2025، ص. 1907-1936.
https://doi.org/10.1080/14650045.2025.2456019 .

يستكشف هذا البحث إذا ما كانت المنافسة الجيوسياسية في مجال الذكاء الاصطناعي يمكن تصورها بشكل أفضل كسباق «تسلح» أو سباق «ابتكاري». يرى الباحثون أن حصر تصوير تقدم الذكاء الاصطناعي كسباق، في شكل صراع عسكري تمليه اعتبارات الأمن القومي والهيمنة، قد يخفي الديناميكيات الأساسية لتطوير التكنولوجيا والتعاون.

في حين تفضّل دول مثل الصين والولايات المتحدة التعبير عن استراتيجياتها في هذا المجال بلغة دفاعية، فإن تقدم الذكاء الاصطناعي مفهوم أكثر تعقيدًا ويعتمد على تدفقات المعرفة الدولية، والتعاون الأكاديمي، والشبكات التجارية.

لقد استحوذت فكرة «سباق التسلح في الذكاء الاصطناعي» على اهتمام صانعي السياسات ووسائل الإعلام، حيث تُبرّز الحالات التي تتسابق فيها الدول لتطوير برامج الذكاء الاصطناعي خوفًا من التخلف عن الركْب عسكريًّا. وينتقد البحث هذا التصور، ويعدّه تبسيطًا لطبيعة تقدم الذكاء الاصطناعي والتفاعل بين اللاعبين الرئيسيين. فعلى عكس الأسلحة النووية أو تقنيات الحرب التقليدية، يُعد الذكاء الاصطناعي تكنولوجيا ذات استخدامات عدة وتطبيقات مزدوجة.

يرى الباحثون أنه من الأفضل تسمية الذكاء الاصطناعي «سباق الابتكار»؛ إذ تسعى الدول ليس للريادة في التطبيقات العسكرية فقط، ولكن في التقدم الاقتصادي، وجذب المواهب، والوصول إلى المعلومات، وتحسين جودة أداء الحكومة أيضًا. يعلي «سباق الابتكار» من شأن أهمية بناء القدرات على المدى الطويل، والاستثمار في البحث والبنية التحتية؛ ويتميز كذلك بالاعتماد المتبادل، إذ تنشأ معظم الابتكارات الخارقة في مجال الذكاء الاصطناعي من التعاون الدولي.

ويؤكد البحث أهمية اختيار الإطار المستخدم لتناول هذا المفهوم، حيث يمكن أن يدفع تشبيه «سباق التسلح» الحكومات نحو السرية، والميل إلى العدوانية، وتبنّي السياسات الخطرة، ما قد يؤجّج التوترات ويغري بتسليح الذكاء الاصطناعي. وعلى العكس، يبرز نموذج «سباق الابتكار» قيم الأخلاقيات والتعاون، الأمر الذي يفسح المجال أمام تبني المعايير الدولية في البحث، والضمانات الجماعية، والاستخدام الحميد للابتكار. ويحذر المؤلفون من أن أسطورة «سباق التسلح» يمكن أن تدفع إلى استغلال الموارد بشكل غير صحيح مع زيادة احتمالية سوء الاستخدام الذي يؤدي إلى الكوارث؛ خاصة إذا جرت التضحية بالأمن والشفافية لتحقيق السرعة في السباق.

يوصي الباحثون بإعادة صياغة الجغرافيا السياسية للذكاء الاصطناعي من حيث السعي إلى تحقيق الفائدة الجماعية، وأطر الحوكمة العالمية، والابتكار المسؤول. ويحثون الباحثين وصانعي السياسات على تجنب اللغة العسكرية وتعزيز فكرة التطوير في مجال الذكاء الاصطناعي التي تستند إلى رفاهية الإنسان، وعدالة الوصول إلى سُبل الابتكار، والتقدم التعاوني. ويخلصون في النهاية إلى أن الخطر الأكبر ليس في من يسيطر على المنافسة في مجال الذكاء الاصطناعي، ولكن في كيفية تنظيم المنافسة، وإذا ما كانت ستؤدي إلى مستقبل تكنولوجي آمن وعادل وسلمي.

يعلي «سباق الابتكار» من شأن أهمية بناء القدرات على المدى الطويل، والاستثمار في البحث والبنية التحتية

أسطورة «سباق التسلح» يمكن أن تدفع إلى استغلال الموارد بشكل غير صحيح مع زيادة احتمالية سوء الاستخدام الذي يؤدي إلى الكوارث؛

دراسات تطبيقية

كيف تستخدم الحكومات الدبلوماسية العلمية؟

س. يبوا، وآخرون، «المخاطر الجيوسياسية وديناميات سعر الصرف في اقتصادات أفريقيا جنوب الصحراء الناشئة» [Geopolitical risk and exchange rate dynamics in Sub-Saharan Africa's emerging economies]، مجلة Future Business Journal، العدد 11 (1)، 78، 2025. https://doi.org/10.1186/s43093-025-00505-x

يتناول هذا البحث كيفية استخدام الحكومات لما يمكن أن نسميه «الدبلوماسية العلمية» لزيادة نفوذها وشرعيتها على الساحة العالمية.

فمع انتشار الأوبئة، وتغير المناخ، وتصاعد التوترات الجيوسياسية كقضايا دولية، يرى الباحثون أن «الدبلوماسية العلمية» أصبحت أداة حيوية للمراوحة بين التعاون والمنافسة في السياسة العالمية.

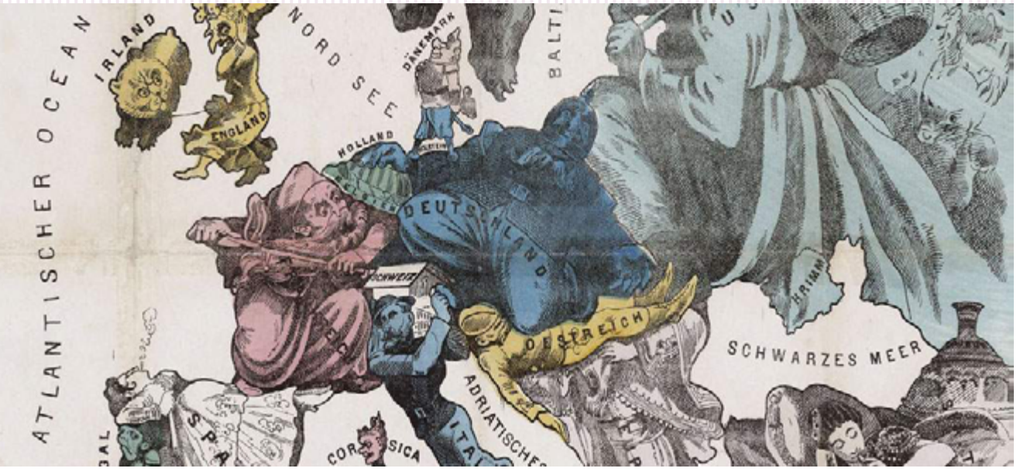

لا يتعلق الأمر فقط بكيفية استخدام العلم لتوجيه السياسة الخارجية، بل أيضًا بكيفية استخدام التعاون العلمي بشكل استراتيجي لإبراز النفوذ الوطني، وتحقيق المصالح الاقتصادية، وتشكيل المعايير العالمية.

يشير الباحثون إلى أن الدبلوماسية العلمية ليست مسعى أو جهدًا محايدًا: فعلى الرغم من أنها تُعرض دائمًا بصفتها جهدًا تعاونيًّا ومفيدًا، فإنها تتأثر بشدة بالمصالح الوطنية، والمنافسة الجيوسياسية، والأجندات الداخلية. إن هذه الطبيعة المزدوجة - الأهداف العلمية والسياسية - هي ما يعقّد الدبلوماسية العلمية وغالبًا ما يتناقض مع هدفها الرئيسي. على سبيل المثال، في حين قد تتعاون الدول في استكشاف الفضاء أو علم المناخ، فإنها قد تتنافس في الوقت نفسه على براءات الاختراع، والتقنيات، أو الوصول إلى البيانات العلمية. ومن هذا المنظور، يوضح البحث كيف سعت دول مثل الصين، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي إلى استخدام الدبلوماسية العلمية ليس لتسهيل الفهم المتبادل فقط ولكن لتحقيق مزايا استراتيجية أيضًا.

تتميز الدبلوماسية العلمية للصين كجهد واعٍ ومقصود لتوسيع نفوذها الدولي، إذ أصبحت الصين قوة رائدة في العلوم العالمية، تطمح في جذب المواهب وإقامة شراكات بحثية تتماشى مع طموحاتها الجيوسياسية الأوسع. وبالمثل، لطالما استغلت الولايات المتحدة قيادتها في الابتكار العلمي للحفاظ على الحوكمة العالمية بما يخدم مصالحها والتأثير على السياسات التنظيمية. من ناحية أخرى، يستخدم الاتحاد الأوروبي التعاون العلمي لتعزيز التعددية وممارسة القيادة في وضع المعايير العلمية المتّبعة في مجالات مثل حوكمة البيانات، والأخلاقيات، والاستدامة.

يتناول البحث أيضًا التوترات والمخاطر التي تنشأ عندما يُستخدم العلم لخدمة القوة الوطنية وليس للفائدة العامة؛ حينذاك يتعطل التعاون العلمي بسبب الإجراءات المتشددة التي تتصاعد لحماية المنتجات العلمية، وزيادة حدة الصراعات الدبلوماسية، أو زيادة المخاوف الأمنية وحقوق الملكية الفكرية. إضافة إلى ذلك، يشير الباحثون إلى أن الدبلوماسية العلمية، بقدر ما يمكن أن تعزّز التعاون العالمي، يمكن أيضًا أن تزيد من الفجوات إذا ما انفردت الدول القوية بتحديد شروط التعاون والوصول إلى المعرفة.

إجمالًا، يخلص الباحثون إلى أن فهم الدبلوماسية العلمية يتطلب النظر في الأبعاد السياسية أيضًا. فمع تزايد التنافس الدولي، لم تعد الدبلوماسية العلمية تقتصر على مشاركة العلم فقط، بل تشمل أيضًا التوافق الاستراتيجي. ومن ثم، يدعو البحث إلى تبني دبلوماسية علمية واعية تضع في الحسبان علاقات القوة والمصالح الوطنية والمشهد الجيوسياسي المتغير.

«الدبلوماسية العلمية» أصبحت أداة حيوية للمراوحة بين التعاون والمنافسة في السياسة العالمية

تظهر الأرقام أن الولايات المتحدة وفرنسا واليابان والمملكة المتحدة لا تزال تمثّل نسبة كبيرة من البراءات المتعلقة بالطاقة النووية

الصراع في الشرق الأوسط: ما هي الدول التي تعتقد أنه سينتهي في عام 2025؟

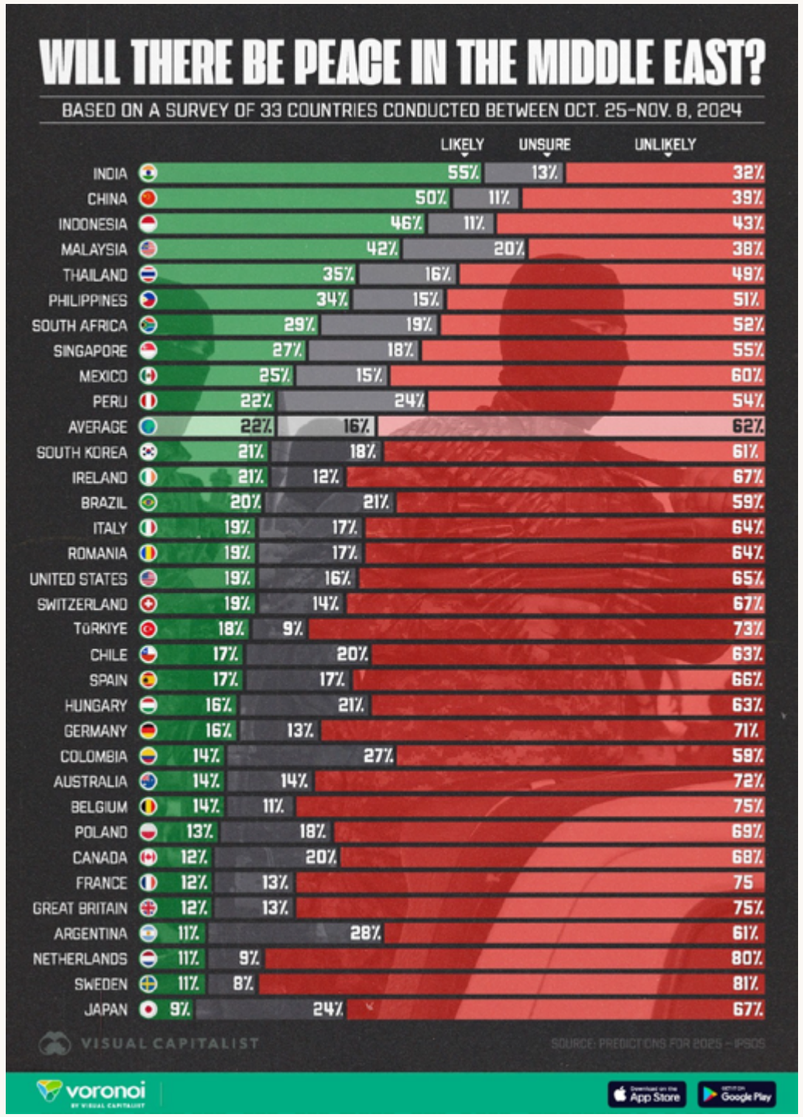

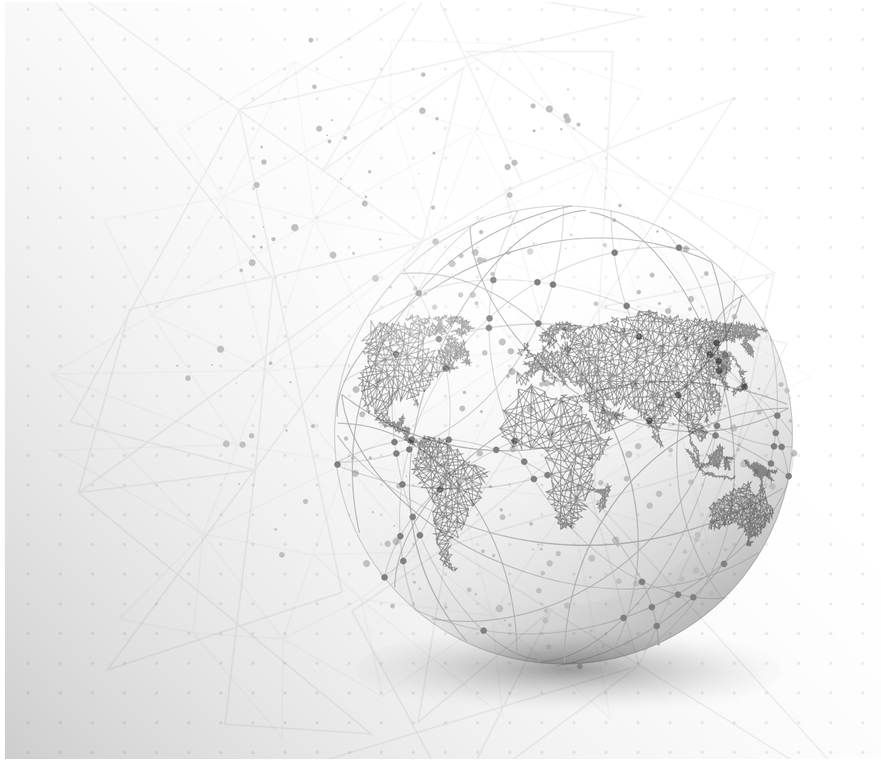

3 - المستقبل في أرقام

أكبر انخفاضات للعملات حتى الآن في عام 2025

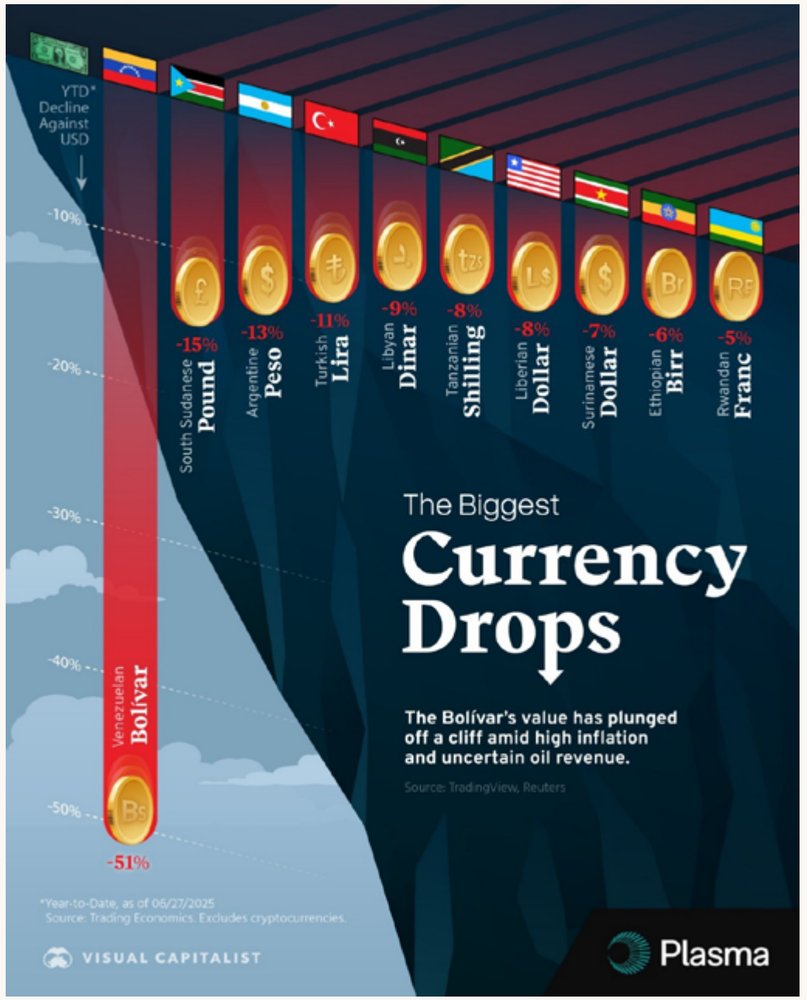

أكبر 28 خطرًا عالميًا، وفقًا للأمم المتحدة

أكبر جولات تمويل الذكاء الاصطناعي لعام 2025 حتى الآن

ما تنفقه دول حلف شمال الأطلسي على الجيش والصحة والتعليم

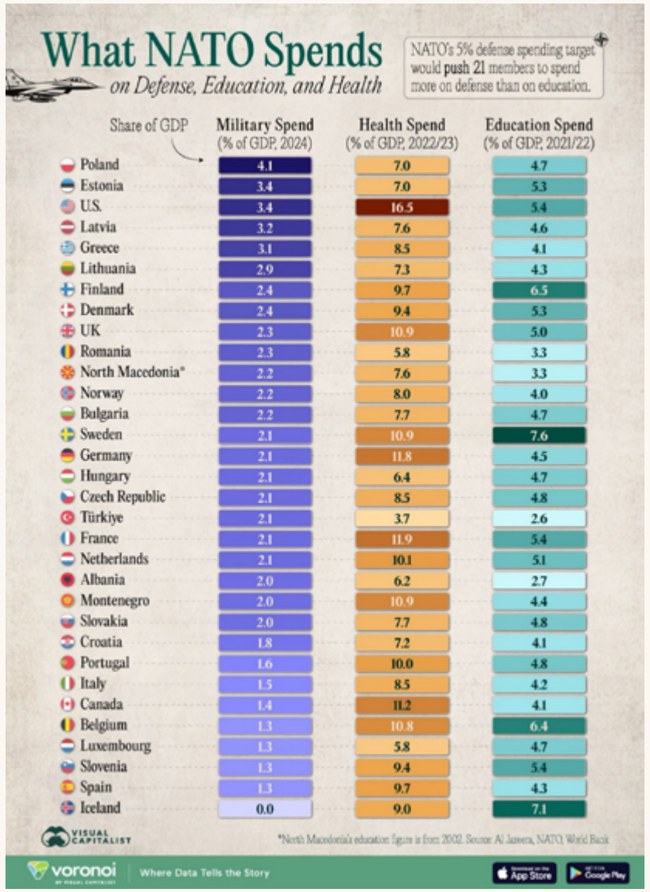

أفضل 30 جامعة بحثية في العالم